التطورات النفطية في العراق ١٩٥٤- ١٩٥٨

د. عصام كاظم عبد الرضا(*)

المقدمة

يعد النفط منذ ظهورهِ في العراق العنصر الأساسي في اقتصاد هذا البلد والعمود الفقري للفعاليات والموارد التي زودت الميزانية باحتياجاتها الضرورية، فالاقتصاد العراقي منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١ كان اقتصاداً ريعياً لأنه اعتمد اعتماداً رئيساً على الانتاج النفطي، وما يوفره من عائدات للحكومة العراقية التي ظلّت – وما تزال– تعتمد عليه في كل نشاطاتها الاقتصادية العامة.

وعلى الرغم من أهمية النفط بالنسبة للاقتصاد العراقي، إلا أنَّ ذلك كان نقطة ضعف لهذا البلد، لأن النفط ثروة ناضبة، وهو ليس ملك لجيل معين، وإنما هو ملك الأجيال القادمة، لذلك ظلَّ الاقتصاد العراقي اقتصاداً أُحادياً، ولم تسهم القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الزراعة والصناعة والتجارة في رفد الميزانية العراقية باحتياجاتها الضرورية، وإنما ظلّت عالة على ما توفره العائدات النفطية من موارد مادية للعراق، فأدى ذلك الى إبقاء العجز المالي في الاقتصاد العراقي على مدى العهد الملكي(١٩٢١– ١٩٥٨) برمته والمدة التي أعقبته.

لم تترك الشركات النفطية الأجنبية للحكومة العراقية الفرصة لكي تستثمر نفطها بنفسها لأنها لم تدخل الحرب العالمية الأولى إلا بسبب النفط والثروات الأخرى والتي كانت تمتلكها الشعوب ولأسباب أخرى، لا بل أن السيطرة على النفط كان واحداً من أهم أسباب الحرب وسر ديمومته، لذلك لم يكن من قبيل الصدفة أن يصرّح عدد من دهاقنة السياسة الاستعمارية بأنَّ النفط هو دم العالم، ولا يمكن تحقيق النصر إلا بالنفط، المسألة التي اتضحت حقيقتها بعد أن وضعت الحرب أوزارها.

(*)كلية التربية/الجامعة المستنصرية.

يتناول هذا البحث التطورات النفطية في العراق للمدة من عام ١٩٥٤ حتى عام ١٩٥٨ وهي مرحلة حافلة بالأحداث، وبمفاوضات صعبة دخلها العراق مع شركات النفط الأجنبية بعد عقد الحكومة العراقية لأتفاقية مناصفة الأرباح في عام ١٩٥٢، التي ادت الى زيادة الموارد النفطية العراقية، وأعادت النظر بالاتفاقيات الجائرة السابقة التي عقدت مع هذه الشركات منذ ظهور النفط العراقي وانتاجه في عشرينيات القرن الماضي. فعلى الرغم من العائدات النفطية التي حصل عليها العراق خلال عام ١٩٥٤ حتى سقوط النظام الملكي عام ١٩٥٨، إلا أن هذه العائدات لم توضع في خدمة القطاعات الاقتصادية الأخرى، فكان ذلك واحداً من الانتقادات التي وجهت لهذا النظام من قبل المعارضة والحركات السياسية العراقية، وهيأت واحدة من الاسباب التي أدّت الى سقوطهِ، لذلك فلا غرو أن تشهد المرحلة اللاحقة دخول حكومة الزعيم عبد الكريم قاسم في مفاوضات جديدة مع الشركات النفطية الأجنبية من أجل استثمار نفطهِ، وتخليصه من براثن هذه الشركات، فظلَّ النفط عاملاً أساسياً في السياسة العراقية، وأدى الى متغيرات مهمة وما زال كذلك.

سعت الشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق للاحتفاظ بأكبر كمية من النفط العراقي في باطن الأرض كاحتياطي لها، دون النظر الى ما قد يسببه ذلك من أضرار اقتصادية كبيرة لهذا البلد الذي يعتمد في اقتصادهِ بالدرجة الأساس على الثروة أضرار اقتصادية كبيرة لهذا البلد يعتمد في اقتصادهِ بالدرجة الأساس على الثروة النفطية، و ما يسببه ذلك من انعكاسات سلبية على عملية التنمية والإعمار، وكان المحرك الأساسي لهذه السياسة التي اتبعتها الشركات النفطية دوافع سياسية في أغلب الأحيان لا علاقة لها بالدوافع الاقتصادية السليمة[١].

حاولت الشركات النفطية بعد تزايد العوائد النفطية أثر تنفيذ قاعدة مناصفة الأرباح بين الحكومة العراقية و الشركات النفطية التلاعب بكميات الانتاج النفطي في العراق، وعدم تنفيذ ما تمَّ الاتفاق لاعليه معها سابقاً وذلك في المباحثات التي أجرتها حكومة نوري السعيد مع ممثلي الشركات النفطية في آب ١٩٥٤، فعلفى الرغم من أن

(1)Paul H. Frankel, Oil. The facts of life, London, 1962, p.22.

كلفة الانتاج للبرميل الواحد من النفط اغلخام العراقي أوطأ منها في أي بلد منتج للنفط في العالم حسب الجدول الآتي[٢]:

جدول رقم(١) كلفة انتاج النفط الخام بالسنت/برميل للعام ١٩٥٤-١٩٥٥

الدولة	متوسط النفقة الكلية للبرميل/سنت
الولايات المتحدة الامريكية	١٣٠
فنزويلا	٤٥
الكويت	٨
السعودية	٨
العراق	٢

فضلاً عن تمتع الآبار النفطية العراقية بانتاجية عالية قياساً بغيرها من الابار النفطية في العالم بعامة، وفي منطقة الشرق الأوسط بخاصة إلا أن انتاج النفط العراقي بقي في عام ١٩٥٤ عند حدود انتاجية منخفضة جداً كما يوضحها الجدول الآتي[٣]:

الدولة	عائدات النفط في عام ١٩٥٤(بالدولار)
العراق	١٥٥.٥٠٠.٠٠٠
العربية السعودية	١٨٠.٠٠٠.٠٠٠
الكويت	٢١٧.٥٠٠.٠٠٠

يسلط لنا أحد الاقتصاديين الأجانب من المهتمين بقضايا النفط الضوء على ما شهده القطاع النفطي العراقي في عام ١٩٥٤ وما بعدهُ قائلاً بأنهُ " ما من دولة من دول العالم تخلفت في مضمار انتاج النفط وصناعته مثلما تخلف العراق عن ركاب الدول الأخرى وخاصةً المجاورة له، رغم أنهُ كان السبّاق في مضمار انتاج النفط عام ١٩٥٤" ويستطرد هذا الاقتصادي الاجنبي مؤكداً أنه " ما من دولة في العالم لديها

(2)J.E.Hartshorn, Oil. Companies and Governments, London, N.D, P.293 .

(٣) هارفي اوكونور، امبراطورية البترول،تعريب ندة هاجر وسعيد الغز، بيروت، ١٩٥٩، ص١٤٤.

مشاكل عدة مع شركات النفط العاملة فيها مثل ما للعراق الذي كانت له مع هذه الشركات مشاكل معلقة، وما من مفاوض عراقي يدخل في مفاوضات مع شركات النفط الأجنبية إلا وسعت الأخيرة للتملّص مما يتم التوصل إليه إذا ما كان ذلك في صالح العراق"[٤].

جاءت المباحثات التي جرت بين وفد عراقي برئاسة الدكتور نديم الباچـــه چـــي وزير الاقتصاد العراقي في وزارة نوري السعيد التي تشكلت في الثالث من آب ١٩٥٤[٥] ووفد الشركات الاجنبية لتأكيد ما أشار إليه هذا الاقتصاد الأجنبي من عدم إلتزام الشركات النفطية بما تتوصل إليه من التزامات وتعهدات اتجاه العراق، فبعد مباحثات مُضنية على تخفيف الخصم الذي كانت الأخيرة تحصل عليه والبالغ(١٧.٥) شلناً عن كل طن من النفط الخام وذلك وفقاً لأحكام اتفاقية النفط المعقودة بين الجانبين في شباط ١٩٥٢، فأصبح الخصم بموجب هذه المفوضات (٢%) من سعر النفط (أي حوالي شلنين فقط للطن الواحد) واحتفظت الحكومة العراقية في حقها بإعادة النظر في الموضوع في حال توصل أية دولة من الدول المجاورة للعراق وشركات النفط العاملة فيها على شروط أفضل، فضلاً عن احتفاظ العراق بحقوقه كاملة فيما يخصُّ حسابات عام ١٩٥٣[٦]، وتضمن أيضاً الاتفاق على أن يسري نفعول هذه النسبة المخفضة اعتباراً من الأول من كانون الثاني ١٩٥٤[٧].

---

(٤)S.G.Siksek, The passing of Traditional Society Modrnizing in the Middle East, London, 1973, pp.22-23.

(٥) تألفت هذه الوزارة من نوري السعيد رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع ومحمد علي محمود وزيراً للعدلية وشاكر الوادي للشؤون الاجتماعية وضياء جعفر للمالية وعبد الوهاب مرجان للزراعة وعبد المجيد محمود للإعمار، وسعيد القزاز للداخلية ونديم الباچـــه چـــي للاقتصاد وموسى الشابندر للخارجية ومحمد حسن سلمان للصحة وخليل كنّه للمعارف وصالح صائب الجبوري للمواصلات والأشغال وعلي الشرقي واحمد مختار بابان وبرهان الدين باشا أعيان ورشدي الجلبي وزراء بلا وزارة. حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، ط٢، النجف الأشرف، ٢٠١٢، ص٧٢٣.

(٦) كانت الشركات النفطية قد تملصت عن اجراء الحسابات النهائية لعام ١٩٥٣ لكي لا تعطي العراق مبالغ إضافية نجمت عن زيادة انتاجه النفطي. R,Fry , The Oil of Middile East, New York, 1980, p.99.

(٧) محاضر مجلس الأعيان لسنة ١٩٥٨، محضر الجلسة الاعتيادية المعقودة في الثلاثين من آذار ١٩٥٨، ص٩٣-٩٤.

كان من المقرر بموجب هذا الاتفاق الذي تمخّض عن المباحثات التي جرت بين نديم الباچـــه چـــي وزير الاقتصاد والشركات النفطية أن يحصل العراق على مبالغ إضافية قدّرت عام ١٩٥٤ بحوالي(٧.٠٠٠.٠٠٠) ديناراً بعد تسوية حسابات عام ١٩٥٣ و(١٠.٦٥٨.٩٩٧) في عام ١٩٥٤، إلا أنَّ الشركات النفطية، بعد أن رأت هذا المبلغ الكبير، وسيذهب الى الخزينة العراقية ، امتنعت عن الاستاجابة لمطالب الحكومة العراقية استناداً الى حجج وأعذار لم تكن مقنعة ، الأمر الذي دفع الحكومة العراقية للجوء الى التحكيم وإحالة الخلاف الى المحاكم البريطانية، وبعد مفاوضات طويلة أذعنت الشركات النفطية لمطالب العراق،ى مما دلل على أن حجم المشاكل التي كانت تخلفها هذه الشركات للعراق كبيرة ومستمرة من أجل عدم الاستفادة من موادرِه النفطية[٨].

لم يكتف العراق بتخفيضات نسبة الخصم من (١٧.٥%) الى (٢%) وإنما تضمنت مباحثاته مع الشركات النفطية فقرة أكدت أنه في حالة توصل أي دولة من الدول المجاورة الى اتفاق مع شركات النفط العاملة لديها على شروط أفضل فإنَّ الحكومة العراقية ستعيد النظر في اتفاقها مع الشركات النفطية، وبالفعل عندما توصلت المملكة العربية السعودية الى اتفاق مع(الشركة التجارية اليابانية للنفط المحدودة)((Japanese Petroleum)) والتي عرفت باسم (الشركة العربية لتجارة النفط المحدودة المحدودة)(Arabian Trading Oil Company Ltd) طالبت الحكومة العراقية بتخفيض حصة الخصم الى ١% اعتباراً من ١ كانون الثاني ١٩٥٧[٩]. وتحقق لها ذلك خوفاً من العواقب الخطيرة التي ستنجم عن اتفاقيات النفط لا في العراق، وإنما في الشرق الأوسط ايضاً[١٠].

---

(٨) ينظر: وزارة الاقتصاد، المجموعة الاحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٥٥، بغداد، ١٩٥٦، ص٢٣٥.

(٩) دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٥٧٥٩، نص الاتفاقية بين الحكومة العراقية وشركة نفط العراق، الوثيقة رقم(١)، ص١.

(10)D. Riesman, Oil and Society Middle East, New York, 1980, p.65

تمكن العراق بعد تخفيض الخصم الى ١% من أصل الخصم الذي كانت تحصل عليه الشركات النفطية من الحصول على مبالغ إضافية يوضحها الجدول الآتي[١١]:

السنة	المبلغ الذي دفعته الشركات النفطية الى العراق بالدينار
١٩٥٤	١٠.٦٥٧.٩٩٧
١٩٥٥	١٢.١١١٩.٥٢٢
١٩٥٦	١١.١٦٩.١٢٤
١٩٥٧	٨.٠٠٠.٠٠٠

إنَّ أي تحليل لحصول العراق على مبالغ إضافية تضاف الى ما كان يحصل عليه من عائدات نفطية لهذه السنوات يدلل على أن الظروف المحيطة بالعراق كتأميم النفط في إيران عام ١٩٥٢ وما حصلت عليه السعودية من شركة ارامكو، هي التي جعلت العراق في أحيان معينة يحصل على عوائد إضافية، في حين كان المفروض بالحكومة العراقية بين الحين والآخر تطالب الشركات النفطية بإعادة النظر في اتفاقياتها معه باعتبارها لم تعد تتلائم مع الظروف العالمية والأسعار السائدة التي كانت الشركات النفطية تعتمدها في حين كانت نسبة التضخم والأسعار والاستيرادات تزداد باستمرار وتنعكس سلباً على العراق. ورغم ذلك فقد أمنت العائدات النفطية لعام ١٩٥٤ ستة وخمسين بالمئة من دخل الحكومة مقارنةً بالزراعة التي لم توفر للدخل سوى ثلاثة بالمئة، في الوقت الذي لم تكن فيه الصناعة تقدّم شيئاً مهماً للدخل القومي لأنَّ العراق كان يبتاع جميع معداتهِ الأساسية تقريباً من الخارج، ولا تستخدم سوى نسبة ضئيلة نسبياً من القوة العاملة الفنية[١٢].

كانت منافسة الشركات النفطية العالمة في بعض الأقطار المنتجة للنفط مثل المملكة العربية السعودية، والكويت كان لها أثرها الواضح في دفع الشركات النفطية

(11) D. Riesman, Oil and Society Middle East, New York, 1980, p.65.

(١٢) جورج أندرسون، العائدات النفطية في العالم الثالث، ترجمة وهيب الحاج، بيروت ١٩٩٩، ص٨٦.

العاملة في العراق لتعديل بعض اتفاقياتها مع الحكومة العراقية، فعلى سبيل المثال فإنَّ الشركات النفطية في العراق وافقت على تخفيض نسبة الخصم الى (١%)[١٣] بعد أن شعرت أن شركة الاراميكو العاملة في المملكة العربية السعودية قامت بجعل نسبة الخصم للسعودية(١%)، الأمر الذي دفع الشركات النفطية العاملة في العراق للاقتداء بها خوفاً من منافسة شركوة اراميكو العاملة في المملكة العربية السعودية لشركة نفط العراق، لذلك أدت هذه المنافسة ما بين الشركتين الى استفادة العراقيين والسعوديين من ذلك[١٤].

لم يكن أثر المنافسة بين الشركات النفطية العاملة على نفط الشرق الأوسط بعامة، والدول العربية المنتجة للنفط بخاصة على تخفيض نسبة الخصم فقط بل تعداهُ ليدفع بالشركات النفطية العاملة في العراق الى الاستجابة نسبياً، وبقدر قليل لمطالب الحكومة العراقية بزيادة الانتاج من جهة، والدخول في مباحثات مستمرة وطويلة مع المسؤولين العراقيين للنظر في تعديل بعض اتفاقيات النفط في العراق بالشكل الذي لا يضرُّ بمصالحها من جهة ثانية، وكان من بين هذه القضايا تكاليف الانتاج[١٥] فقد نصّت اتفاقية المناصفة التي عقدها العراق مع الشركات النفطية في شباط ١٩٥٢ على أن تكاليف الانتاج لسنة ١٩٥٣ والسنين التي عقبتها هي ثلاثة عشر شلناً للطن الواحد، وسميت هذه بالكلفة الثابتة[١٦] وإذا وجد عند تعيين التكاليف الحقيقية لأية سنة أن هذه التكاليف تختلف عن الكلفة الآنف ذكرها بأكثر من ١٠% فعندئذٍ تُطبّق الكلفة الحقيقية[١٧].

([١٣]) ملفات وزارة الاقتصاد لعام ١٩٥٥، كتاب من وزارة الاقتصاد الى مديرية شؤون النفط العامة رقم ١٩٥٥ في ٢٤/آذار/١٩٥٥، الوثيقة رقم ٦٧.

([١٤]) جورج اندرسون، المصدر السابق، ص٨٧.

([١٥]) ملفات وزارة الاقتصاد لعام ١٩٥٦، كتاب من وزارة الاقتصاد الى مديرية شؤون النفط العامة رقم م/١٤٦ في ٢٠/تشرين الأول/١٩٥٦، الوثيقة رقم ١٢٢.

([١٦]) يستخدم هذا المصطلح للاشارة الى السعر الأكثر ثباتاً في التعامل دون مراعاة للاسعار التي تزداد من سنةٍ لأخرى ، في حين يقصد بالتكاليف الحقيقية ما يتم دفعه بشكل نهائي آخذين بنظر الاعتبار الاتفاع التكاليف وما يطرأ على الاسعار من زيادات. همام الشمّاع، المصطلحات الاقتصادية، بغداد، ١٩٧٩، ص١٩٨.

(17) P. H. Frankel, Oil and politics in Iraq and Iran, New York, 1980, p.122-123.

كانت قضية تدقيق حسابات الشركات النفطية واحدة من القضايا الأخرى التي جلبت انتباه الحكومة العراقية لأن ما كانت عليه من عوائد نفطية لا يتناسب مع الأرباح الحقيقية التي كانت تجنيها هذه الشركات سنوياً، فقد عملت الأخيرة على إخفاء حساباتها النهائية عن الحكومة العراقية وعدم إعلامها أو إبلاغها لها بالمبالغ التي يحقُّ للعراق تسلمها كما فعلت في حسابات سنتي ١٩٥٥ و ١٩٥٦، " ويدخل ضمن إطار هذه الحسابات موضوع تكاليف الانتاج، إذ كانت الشركات النفطية تدّعي تكاليفاً أكثر مما تقوم بصرفهِ عليها وتضيفه على المبالغ الكلية لكي تقلل من عائدات العراق النفطية[١٨].

أعترضت الحكومة العراقية على تكاليف الانتاج التي تدعيها الشركات النفطية، وقرر مجلس الوزراء العراقي في أيلول ١٩٥٦ تكليف وزير الاقتصاد نديم الباچـــه چـــي لمتابعة الموضوع وإحالة ما أعلنته الشركات النفطية من تكاليف الى محاسبين ومحامين قانونيين في لندن للتثبت من صحة تكاليف الانتاج بعد أن فشل العراق في التوصل الى نتائج مرضية مع الشركات حول ذلك[١٩] وبالفعل أُحيلت تكاليف الانتاج لعامي ١٩٥٥ و ١٩٥٦ الى التحكيم، وكان الغرض من ذلك هو فسح المجال امام الحكومة للاعتراض عليها لأنه إذا لم يتم الاعتراض على تكاليف الانتاج قبل نهاية الثلاثين من ايلول من كل عام فإنَّ هذه الحسابات تصبح نهائية ولا يجوز الاعتراض عليها فيما بعد، فقدم المحامون والمحاسبون القانونيون الذين كانوا يعملون كفريق واحد في شركة محاسبية بريطانية تقريرهم بعد أشهر عدة، وأثر زيارات لمنشآت وحقول الشركات النفطية العاملة في العراق تقريرهم الذي لم يتضمن اعتراضات جوهرية على تكاليف الانتاج التي ادعتها الشركات النفطية ، فتم استدعائهم الى بغداد وأطلعهم الجانب العراقي على جوانب لم يكونوا قد وضعوها في حساباتهم، وأضافتها الشركات النفطية وادخلتها في تكاليف الانتاج وهي(هبات الشركات النفطية) و (تكاليف حفر

---

(١٨) وزارة الاعلام ، النفط ومعارك العراق مع الشركات الاحتكارية، بغداد، ١٩٧٢، ص١٩٨٠.

(١٩) ملفات وزارة الاقتصاد لعام ١٩٥٦، كتاب من وزارة الاقتصاد الى مجلس الوزراء العامة رقم (٨٦) في ٢٦/أيلول/١٩٥٦، الوثيقة رقم ٨٧.

الآبار) و (تكاليف التجربة) و (الإيجار المطلق) الجوانب التي لم يكن العراق موافقاً عليها في مفاوضات عام ١٩٥٢ وما تمخّض عنها من اتفاقية مناصفة الارباح لهذا العام[٢٠] فأخذ المحامون والمحاسبون البريطانيون هذه الجوانب بنظر الاعتبار، بعد أن طلبت منهم وزارة الاقتصاد دراستها والتحقق منها ووضعها أمام أنظارهم قبل كتابة تقريرهم النهائي، لأن هذه الجوانب إذا ما استبعدت من تكاليف الانتاج فإنَّ العراق سيجني ملايين الدنانير سنوياً عن ذلك[٢١].

لم يتسنَّ للعراق أن يحصل على هذه المبالغ الإضافية التي كان بإمكانها تعزيز عوائده النفطية وإضافتها الى ميزانيتهِ العامة لسببين أولهما التغيرات الوزارية التي شهدها من عام ١٩٥٤ حتى عام ١٩٥٦، إذا أستبدلت ستة وزارات خلال هذه المدة[٢٢] فاستغلت الشركات النفطية هذه التغيرات الوزارية لكي تبدأ مفاوضاتها من جديد مع وزير الاقتصاد الذي حلَّ محل سلفهِ، وبالتالي العودة الى المربّع الأول الذي يصبُّ لصالحها، وثانياً أن الشركات النفطية استطاعت أن تؤثر على المحامين والمحاسبين البريطانيين بحكم ما لديها من إمكانيات مالية وسياسية هائلة[٢٣]، لذلك وقف هؤلاء لصالح الشركات النفطية الاجنبية على حساب حق العراق المشروع.

لم يقتصر الأمر عند حدود التغيرات الوزارية، وإنما شهد العراق ظاهرة أخرى ارتبطت بهذه التغيرات وأثرت على مصالحه النفطية، إلا وهي وجود وزارة للنفط فيه رغم اعتماد اقتصادهِ بالدرجة الأساس على هذا المورد الاقتصادي المهم الذي كان يشكل عمودهُ الفقري، فضلاً عن ذلك فإن تعيين وزراء للاقتصاد غير المهنيين أثر على مفوضات العراق مع الشركات النفطية وجعلها تستفيد من ذلك، ففي التغيير الوزاري

---

(٢٠) سلام جابر حسين، أهمية العائدات النفطية لدول العالم الثالث، بيروت، ٢٠٠٠، ص٧.

(٢١) المصدر نفسه ، ص٩.

(٢٢) للتفصيل عن هذه الوزارات يراجع: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٩ و ج١٠ ، ص١٥٠، ١٠-٣٠.

(٢٣) جابر دخيل حمزة المسعودي، أثر النفطي سياسة الدول في الشرق الأوسط(١٩٥٤-١٩٦٨)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، ٢٠١٠، ص٨٩-٩٠.

الذي شهده العراق في الخامس عشر من كانون الأول ١٩٥٧ أصبح محمد مشحن الحردان وزيراً من آب ١٩٥٤ وحتى الخامس عشر من كانون الأول ١٩٥٧، وكان الأخير يمتلك خبرة كبيرة وإمكانية في كشف ألاعيب الشركات النفطية ويحمل شهادة الدكتوراه في هندسة النفط من الكلية الامبراطورية في جامعة لندن عام ١٩٣٩[٢٤]، وفي حين لم يكن الثاني سوى ابن شيخ عشائر الدليم مشحن الحردان النائب المخضرم في مجلس النواب العراقي، وتم تعيينه وزيراً للاقتصاد لدواع عشائرية، وأرضاءً لنفوذ عشيرته المتنامي في لواء الدليم[٢٥]، وهي المسألة التي تميز بها وزراء العهد الملكي في العراق[٢٦].

استغلت الشركات النفطية العدوان الثلاثي على مصر في التاسع والعشرين من تشرين الأول بسبب قيام الحكومة المصرية بتأميم قناة السويس[٢٧]، و تخاذل الحكومة العراقية عن الوقوف الى جانب الشقيقة مصر رغم تأكيدات رئيس الوزراء نوري السعيد بأن العراق "سيقف الى جانب مصر إذا حدث اشتباك عسكري بسبب قناة السويس"[٢٨]، لا بل سماحها بضخ النفط الى الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتحديداً الى حيفا بعد نسف الانبوب المار عبرها واحتراق النفط فيه، وتزويدالطائرات البريطانية بالوقود من قاعدتَي الحبانية والشعيبة في العراق[٢٩]، استغلت الشركات النفطية ذلك أثر تزايد الطلب على النفط العراقي لتزيد تكاليف الانتاج على العراق لعام ١٩٥٦ من(١٣) الى(١٥.٥) شلناً للطن الواحد من النفط العراقي المصدر، فرفضت الحكومة

---

(٢٤) عبد الله الجابري، النفط وأثره في اقتصاد البلدان النامية،بيروت، ٢٠٠١، ص٧٧.

(٢٥) هلال عاصم محمد، وزراء العراق في العهد الملكي، بيروت، ٢٠٠٣، ص٨٨.

(٢٦) كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، دراسات تحليلية، بغداد، ١٩٨٧، ص٣٩.

(٢٧) للتفصي في هذا الموضوع يراجع: حازم مجيد أحمد الدوري، انتفاضة العراق القومية في عام ١٩٥٦، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، ١٩٩٩، ص٨٠-٨٥، محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، القاهرة، ١٩٨٦، ص٣٦٨-٤٥٠ .

(٢٨) نقلاً عن: "البلاد"، (صحيفة)، بغداد، العدد(٤٧٤١)، ٣/ايلول/١٩٥٦.

(٢٩) قاسم محمد موسى، محمد مهدي كبة حياته ودورهُ السياسي في العراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية- ابن رشد، بغداد، ١٩٩٧، ص٢١٧.

العراقية ذلك خوفاً من الرأي العام العراقي الذي كان متعاطفاً مع مصر ومستاءاً من موقف حكومته المتخاذل من العدوان الثلاثي، إلا أن الشركات النفطية احتسبت حصة العراق في الحسابات الختامية الخاصة بالربع الثالث من سنة ١٩٥٧٨ على أساس الكلفة الجديدة لتكاليف الانتاج البالغة(١٥.٥) شلناً، فاضطرت الحكومة العراقية للاعتراض على ذلك وطلبت إرجاع مبلغ قدرهُ(٨١٧.٧٦٤) باوناً عن فروقات التكاليف الحقيقية للأرباع الأولى والثانية والاثالثة لسنة ١٩٥٧[٣٠].

لم تتلاعب الشركات النفطية بتكاليف الانتاج النفطي فحسب، وإنما قامت بالتلاعب بأسعار النفط العراقي في محاولة منها لتقليل الموارد والعوائد المالية التي كانت تتسلمها الحكومة العراقية من هذا المورد الاقتصادي، فبعد أن كانت أسعار النفط العراقي في موانئ البحر المتوسط تتماشى مع أسعار النفط السعودي دائماً قامت الشركات النفطية بتخفيض سعره بمقدار(٥) سنتات للبرميل الواحد، لاسيما في نفط البصرة بحجج مختلفة كان من بينها ارتفاع تكايف إنتاج البئر الواحد من نفط البصرة قياساً الى بقية المناطق العراقية[٣١]، فرفضت الحكومة العراقية هذا الاجراء الذي قامت به الشركات النفطية، وعدّتهُ محاولة للضغط على الحكومة العراقية من اجل الاستمرار في ضخ النفط في أنابيب حيفا، ومنع الأقطار العربية المنتجة من استخدام النفط سلاحاً في مواجهة دول العدوان الثلاثي على مصر لإيقاف عدوانها[٣٢] ،وكف الدول الغربية الاخرى التي تعتمد على النفط العربي في إدامة ماكنتها الحربية والاقتصادية وسعيها للضغط على دول الدوان لوقف الحرب وبأسرع وقتٍ ممكن ضد مصر[٣٣]. وأثر رفض

---

(٣٠) عبد الله الجابري، المصدر السابق، ص٨١.

(٣١) أدعت الشركات النفطية أن تكاليف النفط من البصرة وتحديداً من الفاو والرميلة والزبير أكثر من بقية المناطق الاخرى من العراق لأن آباره أعمق وتتخللها طبقات طينية وهو ذو مسامية عالية وقابلية نضوج عالية. الجمهورية العراقية، النفط والمعادن في العراق، بغداد، ١٩٧٠، ص٤٦.

(٣٢) صبري فالح الحمدي، العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ في مناقشات مجلس النواب العراقي ١٩٥٦-١٩٥٨، بغداد، ٢٠٠٩، ص٢٦.

(٣٣) اسماعيل صبري مُقلّد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، المفاهيم والحقائق الأساسية، ط٢، بيروت، ١٩٨٥، ص٤٢٦.

الحكومة العراقية لإجراء الشركات الاحتكارية بتخفيض أسعار نفط البصرة، قررت الذهاب الى التحكيم عملاً باتفاقية شباط ١٩٥٢، الأمر الذي كان يستغرق أشهر عدة ويستلزم انتظار نتائج وتقارير لجنة التحكيم، والخاسر الوحيد من ذلك هو العراق الذي يفقد جزءاً من مواده وعوائده النفطية[٣٤].

وعلى ما يبدو فإنَّ الشركات النفطية كانت تختلق المشاكل للعراق، وأتبعت معه سياسة الحلقات المفتوحة، فما أن تنتهي من قضية مرتبطة بموضوع النفط ويتم حسمها نسبياً حتى تخلق له مشكلة أخرى لكي يبقى العراق يدور في دوامة معينة من الصعوبة بمكان تجاوزها، لذلك كان من الطبيعي أن تؤخر الشركات النفطية تطور العراق، وأن تبقي اقتصادهُ مرهوناً بها وفي حدود رغباتها، فكانت بطيئة في مواصلة الاستكشافات النفطية وتطوير حقول النفط العراقية إذا ما قورنت ببقية دول الخليج العربي الأخرى مثل السعودية والكويت[٣٥]، وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار، فسنجد أن نمو العراق في المجال النفطي كان أبطأ من نمو المملكة العربية السعودية والكويت، فقد فاق إنتاج هذه الدول انتاج العراق النفطي رغم أن هذه الدول بدأ انتاجها بعد العراق لسنوات[٣٦].

لم يكن موضوع عدم استفادة العراق من غازهِ الطبيعي إلا موضوعاً آخراً من الموضوعات الذي اختلقتها الشركات النفطية للعراق، ففي الوقت الذي وافقت هذه الشركات في مفاوضات عام ١٩٥٤ على طلب الحكومة العراقية الخاص بتجهيزها بالغاز الطبيعي الفائض عن حاجة عمليات الشركة في العراق بدون عوض عدا كلفة تجميع هذا الغاز وتسليمهُ الى النقطة التي تختارها الحكومة، وذلك من أجل تجهيز المشروعات الحكومية به بدلاً من حرقهِ[٣٧]، إلا أنها عادت لتلتف على ذلك عندما

---

(٣٤) جميل هاشم الكاظمي، مناقشة للاوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية في العراق، بغداد، ١٩٦٨، ص٣٧.

(٣٥) المصدر نفسه، ص٣٨.

(٣٦)عبد الله الجابري، المصدر السابق، ص٨٩.

(٣٧) ملفات وزارة الاقتصاد لعام ١٩٥٦، كتاب من وزارة الاقتصاد الى رئاسة ديوان مجلس الوزراء رقم م/٣٥ في ٢٤/شباط/١٩٥٧، الوثيقة رقم ٢٧.

جعلت استخدام الغاز الطبيعي مقتصراً على الاسواق المحلية فقط، وتحديداً للصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية العراقية فقط، ومطالبة الحكومة العراقية بثمن لهذا الغاز، فطالبت الحكومة العراقية تسليم الغازات المنبعثة من حقولها دون عوض، وإن لا يقتصر الغاز الطبيعي على الأسواق المحلية فقط، وإنما يجب تصديرهُ الى الخارج للاستفادة من عائداته المالية لصالح العراق، فاضطرت الشركات النفطية للموافقة على ذلك باستثناء كلفة نقلهِ الى المخازن والمستودعات، التي قدرتها الشركات النفطية بمبلغ قدره(٦) فلساً للقدم المكعب الواحد[٣٨]، كما ربطت الشركات النفطية موضوع تصدير الغاز الطبيعي الى الخارج بعد سد حاجات المشروعات الحكومية الى الجهة التي تتوصل قبل غيرها الى مشروع لتصديرهُ، فإذا توصلت الحكومة العراقية الى مشروع لتصدير الغاز قبل الشركات النفطية فيكون لها هذا الحق، أما إذا توصلت الشركات الى هذا المشروع فتحصل الحكومة على حصتها من الربح المتأتي من هذه العملية أُسوةً بالنفط، لكن الحكومة العراقية عدّت ذلك إجراءاً غير عملي لأنه ليس أكثر من نقل مسؤولية حرق الغاز الطبيعي من عاتق الشركات الى عاتق الحكومة[٣٩].

إنَّ احتواء العراق على كميات كبيرة من احتياطي الغاز الطبيعي مخزونة في حقول غازية مستقلة توجد في المناطق الشمالية لاسيما في حقل چمچمال وغيره من الحقول العراقية أو مذابة مع النفط كان يعني استفادة كبيرة للعراق، إلا أن الشركات النفطية كانت تقوم بحرقهِ ضمن عملية استخراج النفط، مما جعل العراق يفقد مورداً مهماً من مواردهِ الطبيعية، فبالوقت الذي كانت الدول العربية المنتجة للنفط مثل الجزائر وليبيا تستفيد من بيعهِ الى الأسواق العالمية، فضلاً عن إيران الذي كان الغاز الطبيعي يوفر لها موارد مالية مهمة شأنهُ في ذلك شأن نفطها[٤٠].

وعلى صعيد آخر كانت الشركات النفطية تصرُّ على عدم الخضوع لقانون مراقبة التحويل الخارجي تحت ذرائع وحجج كان من بينها ان اتفاقياتها مع الحكومة

([٣٨]) جاسم محمد علي، أثر الشركات النفطية في سرقة ثروات الشعوب، بيروت، ٢٠٠٢، ٣.

([٣٩]) المصدر نفسه، ص١٢٤.

([٤٠]) همام عيسى محمد، استثمار الغاز الطبيعي في الشرق الأوسط، بيروت، ١٩٨٠، ص٨٣-٨٤.

العراقية تخولها هذا الامتياز، الأمر الذي أضرَّ بمصلحة العراق وأفقدهُ مبالغ واموال وعملات أجنبية مهمة كان بحاجة ماسة لها[٤١].

اتبعت الشركات الاجنبية أسلوب المماطلة في التجاوب مع مطالب الحكومة العراقية حول هذا الموضوع الحيوي، فعلى سبيل المثال طالبت وزارة الاقتصاد في تموز ١٩٥٤ من هذه الشركات بالامتثال لقانون مراقبة التحويل الخارجي، إلا أن شركات نفط العراق والموصل والبصرة المحدودة لم تجب على هذا الطلب إلا بعد مرور اكثر من سنة، طالبة من الحكومة العراقية منحها مدة زمنية أخرى لدراسة هذا الموضوع وتكملة " المعلومات التي تزودها الشركات المتاجرة لكي تكون المعلومات شاملة كل الكمية المصدرة من النفط "على حدّ ما جاء في كتاب الشركات النفطية[٤٢].

لم تقتنع الحكومة العراقية بالذرائع والحجج التي كانت تتذرع بها الشركات النفطية، وكانت تدرك أن ذلك هو مجرد ابتزاز للعراق ومحاولة كسب الوقت على حساب الحكومة العراقية التي كانت تؤكد على أن شركات النفط " خاضعة لاحكام قانون مراقبة التحويل الخارجي رقم ١٨ لسنة ١٩٥٠ المعدّل وأنه ليس هناك في اتفاقيات النفط ما يَستثني الشركات المذكورة من أحكام هذا القانون"[٤٣].

حاولت الشركات النفطية التملص من الالتزامات التي فرضها قانون التحويل الخارجي بشتى الوسائل والأساليب، فتارةً تتذرع بأن الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة معها منحتها تسهيلات معينة تتيح لها مرونة في هذا الموضوع، وتارةً أخرى تحاول عدم التقيّد بمسؤولية تنفيذ قانون مراقبة التحويل الخارجي، الأمر الذي كان يستغرق وقتاً

([٤١]) ملفات وزارة الاقتصاد لعام ١٩٥٤، كتاب من وزارة الاقتصاد الى الشركات الأجنبية رقم س/٦٨ في ٣١/تموز/١٩٥٤، الوثيقة رقم ١٨٧.

([٤٢]) ملفات وزارة الاقتصاد لعام ١٩٥٤، صورة كتاب من شركات نفط العراق والموصل والبصرة المحدودة رقم (٩٥٧٠) في ٢٣/آب/١٩٥٥، الوثيقة رقم ١٩٠.

([٤٣]) ملفات وزارة الاقتصاد لعام ١٩٥٥، كتاب سري من وزارة الاقتصاد الى المصرف الوطني العراقي رقم س/٩٩ في ٣/أيلول/١٩٥٥، الوثيقة رقم ٢١١؛ ملفات وزارة الاقتصاد لعام ١٩٥٥، كتاب سري من وزارة الاقتصاد الى المصرف الوطني العراقي رقم س/٢٠ في ٤/أيلول/١٩٥٥، الوثيقة رقم ٢١٢.

طويلاً من المكتبات والمراسلات بينها وبين الحكومة العراقية، وخلال هذه المدة كانت الشركات النفطية تصدّر النفط العراقي وتتهرب من تنفيذ هذا القانون[٤٤].

دفعت هذه الأساليب التي كانت تتبعها الشركات النفطية مع العراق بالمصرف الوطني العراقي الذي كان مسؤولاً عن متابعة قانون مراقبة التحويل الخارجي للاقتراح بضرورة إعادة النظر في التسهيلات التي قدمتها الحكومة العراقية للشركات النفطية وإلغائها لأن هذه الشركات تحاول "التملص من الالتزامات فرضها عليها قانون التحويل الخارجي"[٤٥].

دفعت مناورات الشركات النفطية وسعيها للتملص من التزاماتها الخاصة بالتحويل الخارجي بوزارة الاقتصاد لمفاتحتها بضرورة الالتزام بتنفيذ قانون مراقبة التحويل الخارجي لأنها الجهة المصدّرة للنفط العراقي، وبالتالي فهي المسؤولة عن المعاملات التي تنجم عن هذا التصوّر، لذلك فإنَّ أي محاولة لعدم التقيّد بذلك يعني التهرّب من تنفيذ قانون التحويل الخارجي، وسيضرُّ ذلك حتماً بالاقتصاد العراقي، وسيدفع الحكومة العراقية لإعادة النظر في التسهيلات التي منحت لهذه الشركات بموجب القانون وسيدفعها حتماً لالغائها[٤٦].

لم تكتف وزارة الاقتصاد بإشعار الشركات النفطية بضرورة الالتزام بقانون التحويل الخارجي، وإنما أخذت تتابع هذا الموضوع بجدية كبيرة لما له من آثار اقتصادية على ميزانية العراق وتزويدها بالعمولات الصعبة، فضلاً عن كون ذلك يرتبط ارتباطاً مباشراً بالنقد العراقي[٤٧]، الأمر الذي يجعل الشركات النفطية تستجيب لدعوات

([٤٤]) ملفات وزارة الاقتصاد لعام ١٩٥٥، كتاب سري من وزارة الاقتصاد الى المصرف الوطني العراقي رقم س/١١٧ في ٤/تشرين الأول/١٩٥٥، الوثيقة رقم ٢٢٢.

([٤٥])ملفات وزارة الاقتصاد لعام ١٩٥٥، صورة كتاب من المصرف الوطني العراقي الى وزارة الاقتصاد رقم س/٢٣ في ١٦/ تشرين الأول /١٩٥٥، الوثيقة رقم ٢٣٠.

([٤٦]) ملفات وزارة الاقتصاد لعام ١٩٥٥، كتاب سري ومستعجل للغاية من وزارة الاقتصاد الى شركة نفط العراق والموصل والبصرة المحدودة رقم س/١٢٢ في ٢٠/ تشرين الأول/١٩٥٥، الوثيقة رقم ٢٣٤.

([٤٧]) ملفات وزارة الاقتصاد لعام ١٩٥٥، كتاب سري ومستعجل للغاية من وزارة الاقتصاد الى شركة نفط العراق و نفط الموصل و نفط البصرة المحدودة رقم س/١٤١ في١٧/تشرين الأول /١٩٥٥،الوثيقة رقم ٢٦٦؛ ملفات وزارة

الحكومة العراقية وتؤكد لها بأن "الشركات ليس في نيتها عدم الإيفاء بواجباتها بمقتضى قانون مراقبة التحويل الخارجي" بعد أن وجدت بأن الأمر لم يعد يحتمل المناورات والتأجيلات واستتراف الوقت لصالحها[٤٨].

جاءت استجابة الشركات النفطية لمطالبات الحكومة العراقية المستمرة بضرورة التزامها بقانون التحويل الخارجي بعد مدة طويلة من المراسلات والمكاتبات والمتابعات الجادة، وإدراكها بأن العراق قد يضظر الى إلغاء التسهيلات الممنوحة لهذه الشركات أو تقليلها، الأمر الذي أوضحته الشركات في كتابها الى وزارة الاقتصاد الذي ركزت فيه على أن الشركات النفطية والشركات المتحدة معها قائمة بتزويد المعلومات فيما يختصُّ بالصادرات النفطية " امتثالاً لقانون التحويل الخارجي والاستف٥ادة من التسهيلات الممنوحة بمقتضى هذا القانون " وطلبت من الحكومة العراقية تقدير ذلك والاستمرار في منحها هذه التسهيلات " لكي تتمكن الشركات من نتفيذ أحكام اتفاقياتها" على حد ما جاء في كتابها الرسمي الى الحكومة العراقية[٤٩].

عدَّ إذعان واستجابة الشركات النفطية الاجنبية لمطاليب العراق المشروعة بخصوص الالتزام بقانون التحويل الخارجي بعد مفاوضات طويلة وشاقة مكسباً مهماً للعراق، فأصبح بمقدور الأخير الحصول على العملات الأجنبية التي يُباع بها النفط العراقي الخام، وكان ذلك خطوة مهمة على طريق الخروج من المنطقة الاسترلينية[٥٠].

سبب ارتباط النقد العراقي بالكتلة الاسترلينية مشاكل اقتصادية كبيرة للعراق، فقد خضعت عوائد النفط العراقي لتقلبات النقد البريطانية، فإن ارتباط الدينار العراقي بالجنيه الاسترليني جعله خاضعاً لكل التغيرات التي كانت تلحق سعر الجنيه في

الاقتصاد لعام ١٩٥٤، صورة كتاب من شركات نفط العراق والموصل والبصرة الى وزارة الاقتصاد رقم (١٣٠٣٠) في ٢١/ تشرين الثاني/١٩٥٥، الوثيقة رقم ٢٦٩.

([٤٨]) ملفات وزارة الاقتصاد لعام ١٩٥٤، كتاب من الشركات النفطية الى وزارة الاقتصاد رقم (٣٩٧٥) في ١٤/ نيسان/١٩٥٦، الوثيقة رقم ١٢١.

([٤٩]) الملف نفسه، الوثيقة نفسها.

([٥٠]) محاضر مجلس الأعيان العراقي لعام ١٩٥٨، محضر الجلسة المعقودة بتاريخ٢٠ / شباط/١٩٥٨، ص١٣١.

ارتفاع والانخفاض، فقد يكون في مصلحة بريطانيا أن تخفض من قيمة عملتها تخفيضاً تقتضيه كثرة ديونها أو لأسباب أخرى لا تستطيع معها بريطانيا أن تحتفظ بقيمة عملتها، وقد يحدث العكس فترتفع قيمة الجنيه الاسترليني ويشمل ذلك العملة العراقية[٥١].

استفادت الشركات النفطية الأجنبية بسبب ارتباط العراق بالكتلة الاسترلينية من ذلك استفادة كبيرة، فقد ادّى ذلك الى تحكم النقد البريطاني بالنقد العراقي، وأصبح الأخير خاضعاً له خضوعاً تاماً، ولم يكن بإمكانه البقاء بمعزل عن ما كان يحدث في بريطانيا من متغيرات اقتصادية، وكان يتلقى الضربات التي كانت تضرب بالاقتصاد البريطاني بدرجة أكبر مما كان موجوداً في بريطانيا نفسها[٥٢]. ولعل الشركات النفطية العاملة في العراق لم تتردد في شطب جزء كبير من مورد العراق من نفطهِ ذهباً بحجة إلغاء الغطاء الذهبي للباون حتى أصبحت أسعار النفط ومشتقاتهِ في السوق العراقية لا تتناسب مع الواقع الجديد للقوة الشرائية للفرد العراقي، الأمر الذي أحرج حتى بعض الأوساط المعروفة بموالاتها المكشوفة للبريطانيين[٥٣].

ترك بقاء العراق في المنطقة الاسترلينية آثاراً كبيرة على اقتصاديات العراق التي ارتبط مصيرها كلياً بوضع النقد البريطاني وتقلباته، فكل تضخم يحدث في بريطانيا كان ينعكس بدورهِ على حدوث تضخم في العراق، وهو تهديد مستمر تعرضت له المصالح الاقتصادية والمالية العراقية[٥٤]، فأرتبط تطور الانتاج القومي الذي كان يعتمد على النفط في العراق بالدرجة الأساس بظروف المنطقة الاسترلينية، فعلى سبيل المثال فإن رقابة بنك انكلترا أو صندوق موزانة الصرف على التحويل بين الدول الخاصة للمنطقة الاسترلينية ومنها العراق كانت تحتمل عرقلة اتجاه رؤوس الأموال الخرجية الى هذه الدول، فارتبط مصير التطور الاقتصادي في العراق بمنطقة الكتلة الاسترلينية

---

(٥١) سعيد عبود السامرائي، العراق والمنطقة الاسترلينية، بغداد، ١٩٦١، ص٢١.

(٥٢) كمال مظهر احمد، صفحات في تاريخ العراق المعاصر، ص٩٧.

(٥٣) حدث ذلك أثناء الازمة الاقتصادية العالمية التي امتدت من عام١٩٢٩ حتى عام ١٩٣٣، للتفصيل عنها يراجع: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٣، ط٣، صيدا، ١٩٦٦، ص١٧٦، ٢٣١ .

(٥٤) مظفر حسين جميل، سياسة العراق التجارية، بغداد، د.ت، ص٣٦٠-٣٦١.

بالدرجة الأساس أكثر مما ارتبط بقدرة العراق الاقتصادية على تجهيز ما يلزم لهذا التطور من رؤوس أموال أو معدات ومواد أولية[٥٥]. وهكذا تحكمت هذه المعادلة بالاقتصاد العراقي واستغلتها الشركات النفطية العاملة في العراق لصالحها استغلالاً بشعاً، فقد كانت تحكم قبضتها على الموارد الاقتصادية العراقية من خلال التسهيلات التي تمتعت بها من قانون التحويل الخارجي للعملة الاجنبية، فقد كانت تبيع المعدات والادوات للعراق بأسعار أعلى من سعر الدولار، في الوقت الذي كانت تشتري فيه النفط بأسعار أقل من ذلك، ليذهب فرق السعرين الى جيوب الشركات النفطية الأجنبية والمهيمنين عليها من الرأسماليين الكبار[٥٦]. كما أن الكارتل النفطي الذي كان جزءٌ منهُ متحكماً بالنفط العراقي كان يتلاعب بالغطاء الذهبي للعملة البريطانية، فتحول الباون بموجبها الى أساس لتبادل عملات الدول المرتبطة ببريطانيا ومنها العراق، وبموجب ذلك كانت هذه الدول تضطر الى وضع كل احتياطاتها من الذهب وما لديها من العملة الصعبة الى بنك انكلترا، مما تحول الى سند مالي جديد للاقتصاد البريطاني في الوقت الذي كان ذلك ينعكس سلبياً على الاقتصاد العراقي[٥٧].

شهدت السنوات من ١٩٥٥ حتى سقوط النظام الملكي عام ١٩٥٨ مباحثات مستمرة بين الحكومة العراقية وشكركات النفط الاجنبية، ففي الرابع والعشرين من آذار ١٩٥٥ أتفق الجانبان على منح الشركات النفطية خصماً قدره(٢%) من اسعار عن مصاريف البيع حسبما نصت على ذلك الفقرة الثانية من نص هذا الاتفاق، في حين نصّت الفقرة الثالثة على أن تقوم الحكومة والشركات بالمداولة والاتفاق من وقتٍ لآخر حول نسب الخصم التي تطبق في تثبيت الاسعار في حدود العراق لجميع كميات النفط العراقي المنتج والمصرف من قبل الشركات من قبل الشركات لزيادة عن الحد الأدنى للكميات المبينة في المادة الخامسة من اتفاقية شباط

(٥٥) سعيد عبود السامرائي، العراق والمنطقة الاسترلينية، ص٢٤.

(٥٦) هوشنك عبد الله، انعكاسات الفرق في العملة الاجنبية عللى الاقتصاد العراقي، بغداد، ١٩٦٨، ص١١١.

(٥٧)كمال مظهر احمد، صفحات في تاريخ العراق المعاصر، ص١٠١.

١٩٥٢[٥٨] بغية تهيئة الحافز المطلوب لكي تنتج كميات متزايدة من النفط العراقي لكي تستفيد منه الحكومة العراقية في تعزيز الاقتصاد الوطني[٥٩]. وتنفيذاً لما توصل إليه هذا الاتفاق فقد منحت الشركات النفطية خصماً مقداره(٥%) للثمانية ملايين طن الاولى المصدرة زيادة عن الحد المتفق عليه، و(٧%) للثمانية ملايين طن الثانية و(١٠%) لما زاد عن ذلك خلال السنتين ١٩٥٦ و ١٩٥٧ فقط، وترك الباب مفتوحاً للتشاور فيما بينها من وقتٍ لآخر لغرض تعيين نسب هذه الخصوم للسنوات التي تلي عام ١٩٥٧، على أن يتم تعيين هذه النسب من وقتٍ لا يتأخر عن اليوم الأول من شهر آذار والذي يستحق بدايتها مباشرةً[٦٠].

جاء اتفاق المملكة العربية السعودية وشركة(آرامكو) الامريكية ليدفع بالحكومة العراقية الى تعديل بعض ما أتفقت عليه مع الشركات النفطية العاملة داخل العراق، فأثر الزيارة التي قام بها عبدالله الطريقي مدير عام شؤون الزيت والمعادن السعودي الى بغداد في الثالث والعشرين من أيلول ١٩٥٦ أبلغ الجانب العراقي بأنَّ بلاده توصلت الى اتفاق مع شركة((آرامكو)) الامريكية[٦١].

وبخصوص هذا الموضوع استمرت المباحثات بين وزارة الاقتصاد العراقية والشركات النفطية أكثر من سنتين ليتم التوصل في الخامس عشر من نيسان ١٩٥٧ على اتفاق بين الجانبين تم فيه تعديل نسبة الخصم ورفعها عن مصاريف البيع والاستعاضة عنها بمصاريف البيع الحقيقية التي تتحملها الشركات ويصادق عليها المحاسبون القانونيون، ووقعها عن الجانب العراقي وزير الاقتصاد نديم الباچـــه چـــي في

---

(٥٨) نصت المادة الخامسة من اتفاقية شباط ١٩٥٢ على أن " يحسب الربح الناتج عن عمليات الشركات في العراق فيما يختص بتصدير النفط على أساس الفرق بين سعر.

A. Simon, Oil and the Great powers, London, 1958, pp.252-253.

(٥٩) ملفات وزارة الاقتصاد لعام ١٩٥٦، كتاب من وزارة الاقتصاد الى رئاسة ديوان مجلس الوزراء رقم ١٤٦ في ٢٠/تشرين الاول/١٩٥٦، الوثيقة رقم٢٨٨.

(٦٠) المصدر نفسه، الوثيقة رقم ٢١٢.

(٦١)المصدر نفسه، الوثيقة رقم ٢١٣.

حين وقعهای عن جانب الشركات النفطية(هربرت ثود H. Thood) نيابةً عن شركة نفط العراق والموصل والبصرة المحدودة[٦٢].

أسفر توقيع هذه المذكرات والاتفاقيات عن زيادة الانتاج النفطي لعام ١٩٥٥، إلا أنه تراجع في العام الذي تلاهُ بسبب العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وضرب خط النفط الخام الناقل الى خارج العراق، وكذلك كان الأمر بالنسبة لعام ١٩٥٧ ليعود لزيادة انتاجه في عام ١٩٥٨ التي شهدت قيام ثورة الرابع عشر من تموز، وما ترتب عليها من دخول القضية النفطية مرحلة جديدة كان لها تأثيراتها الواضحة على الحالة الاقتصادية في العراق، ويوضح الجدول الآتي انتاج النفط العراقي والايرادات المتأتية عنه في الاعوام ١٩٥٥–١٩٥٨ [٦٣]:

السنة	الصادرات	الايرادات النفطية بالباون الاسترليني
١٩٥٥	٣١.٦٤٣.٦٦١	٧٣.٧٤٢.٨٨٥
١٩٥٦	٢٨.٤٦٢.٢٠٥	٦٨.٨٥٨.٧٧٧
١٩٥٧	١٩.٩٣٦.٣٢٢	٤٨.٩٢٠.٢٧٥
١٩٥٨	٣٣.٢٥٧.٦٨٢	٧٩.٧٨٨.٥٤٧

انعكس هذا التذبذب في الايرادات المالية التي لما حصل عليه العراق من تصدير نفطه من قبل الشركات النفطية الأجنبية سلباً على أحوالهِ الاقتصادية التي كانت تعتمد بالدرجة الأساس على هذا المورد المهم وتأثرت ميزانتيته العامة، ومستوى معيشة سكانه بذلك تاثيراً كبيراً، لذلك كان من الطبيعي أن تشهد المرحلة التي أعقبت سقوط النظام الملكي عام ١٩٥٨ تغيّراً في سياسة العراق اتجاه الشركات النفطية الأجنبية.

الخاتمة

(٦٢)المصدر نفسه، الوثيقة رقم ٢١٤.

(٦٣) نجيب نجم الدين، مساهمة النفط في الاقتصاد الوطني وأثره في برامج التطور الاقتصادي في العراق، بغداد، ١٩٧٤، ص١٦.

بإمكان المعلومات التي وردت في البحث أن توصلنا الى نتائج مهمة أبرزها أن العراق شهد تطورات نفطية كبيرة خلال المدة من ١٩٥٤ حتى عام ١٩٥٨ لاعتبارات عدة يقف في مقدمتها تزايد العادئات النفطية للعراق بسبب حاجة الدول الكبرى للنفط العراقي أثر قيام إيران بتأميم نفطها عام ١٩٥٢ من قبل الدكتور محمد مصدّق ، وعقد المملكة العربية السعودية لاتفاقية مناصفة الأرباح مع الشركات النفطية الامريكية.

لم تنعكس زيادة الموارد والعائدات النفطية التي حصلت عليها الحكومة العراقية بدرجة كبيرة على القطاعات الاقتصادية في العراق، لأن أغلب هذه العائدات ذهبت الى القطاع الزراعي في حين أهملت القطاعات الصناعية والتجارية، لا بل أن القطاع الزراعي لم يستطع الاستفادة بشكل كامل من هذه العائدات بسبب هيمنة الإقطاعيين والملاكين الكبار عليه، وعدم فسحهم المجال لصغار الفلاحين الاستفادة من الأموال التي تمَّ تخصيصها لهذا القطاع الحيوي.

إن واحدة من أبرز الدروس التي يمكن الاستفادة منها من دراسة التطورات النفطية في العراق خلال مدة البحث تؤكد لنا أن النفط سلاح ذو حدين إذا لم يتم الاستفادة من مواردهِ في خدمة الاقتصاد الوطني، لأن النفط ثروة ناضبة، فإنَّ الاعتماد عليه فقط سيودي بالنتيجة الى أن يبقى هذا الاقتصاد أُحادياً وريعياً فقط، ويجب العمل على تطوير البُنى الاقتصادية الأخرى لكي تصب جميع القطاعات من زراعة وصناعة وتجارة في خدمة الاقتصاد فيصبح النفط حينذاك في خدمة الشعوب بدلاً أن يكون مستعبداً لها مستبعداً للشعوب، وأن يصبح في خدمة تطورها الوطني، وهذا ما يجب العمل من أجلهِ.

الملخص

يعد النفط منذ ظهورهِ في العراق العنصر الأساسي في اقتصاد هذا البلد والعمود الفقري للفعاليات والموارد التي زودت الميزانية باحتياجاتها الضرورية، فالاقتصاد العراقي منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١ كان اقتصاداً ريعياً لأنه اعتمد اعتماداً رئيساً على الانتاج النفطي، وما يوفره من عائدات للحكومة العراقية التي ظلّت – وما تزال– تعتمد عليه في كل نشاطاتها الاقتصادية العامة.

وعلى الرغم من أهمية النفط بالنسبة للاقتصاد العراقي، إلا أنَّ ذلك كان نقطة ضعف لهذا البلد، لأن النفط ثروة ناضبة، وهو ليس ملك لجيل معين، وإنما هو ملك الأجيال القادمة، لذلك ظلَّ الاقتصاد العراقي اقتصاداً أُحادياً، ولم تسهم القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الزراعة والصناعة والتجارة في رفد الميزانية العراقية باحتياجاتها الضرورية، وإنما ظلَّت عالة على ما توفره العائدات النفطية من موارد مادية للعراق، فأدى ذلك الى إبقاء العجز المالي في الاقتصاد العراقي على مدى العهد الملكي(١٩٢١–١٩٥٨) برمته والمدة التي أعقبته.

لم تترك الشركات النفطية الأجنبية للحكومة العراقية الفرصة لكي تستثمر نفطها بنفسها لأنها لم تدخل الحرب العالمية الأولى إلا بسبب النفط والثروات الأخرى والتي كانت تمتلكها الشعوب ولأسباب أخرى، لا بل أن السيطرة على النفط كان واحداً من أهم أسباب الحرب وسر ديمومته، لذلك لم يكن من قبيل الصدفة أن يصرّح عدد من دهاقنة السياسة الاىستعمارية بأنَّ النفط هو دم العالم، ولا يمكن تحقيق النصر إلا بالنفط، المسألة التي اتضحت حقيقتها بعد أن وضعت الحرب أوزارها.

Abstract

This research talks about the petroleum developments in Iraq from 1954 to 1958 , it is a duration full of the events with difficult negotiations that Iraq entered in conftict with the foreign oil companies when Iraq made a (pact of the profits in half – half) in 1952 . In Spite of Iraq obtained petroleum proceeds (revenues) within 1954 until the monarchic regime had been fallen in 1958 but these proceeds did not exploit to serve the other economic sectors , it was one of criticisms that had been acted by Iraqi opposition to monarchic regime in Iraq and it was one of the reasons that let to its falling.

The major petroleum proceeds had gone to instant economic fields , the monarchic governments could not invest it in long- term strategic projects from 1954 to 1958 , and to build durable economic base that transfer Iraq from mono – economy that depends on the petroleum wealth to the multi – types economy and able to confront the challenges in the future . So, this country is still restrained this economy , depends on the petrol and not releasing from its hard seope.